

من تراث كتب أصول الفقه ①

نُائِيسُ النَظَرِ

تأليف
الإمام أبي زيد عبيد الله عمر
ابن عيسى الديبوسي الحنفِي

تحقيق وتصحيح
مصطفى محمد القباني الدمشقي

مكتبة الكليات الأزهرية
القاهرة

دار ابن زيدون
بيروت

مِنْ تَرَاثِ كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْه

①

ثَانِيَسِ النَّظَرِ

تَأَلَّفَتْ
الإمامُ أبي زيد عبد الله عمر
ابن عيسى الديوسي الحنفي

ويُكَلِّمُهُ
رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول

تَمَقَّقَ وَتَصَبَّحَ
مصطفى محمد القباني الدمشقي

مَكْتَبَةُ الْكَلِمَاتِ الْأَزْهَرِيَّةِ
القَاهِرَةُ

دار ابن زَيْدُون
بِكُرْت

تصحیحها، إذ لو قضینا بفسادها لم یکن دفعاً للضرر بل یكون
تحقیقاً للضرر فیعود النظر ضرراً.

الأصل إن كل آیه تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على
النسخ أو على الترجیح والأولی أن تحمل على التأویل من جهة
التوفیق قال: من مسائله أن من تحریر عند الاشتباه واستدبر
الكعبة جاز عندنا لأن تأویل قوله تعالى ﴿فولوا وجوهكم
شطره﴾ إذا علمتم به وإلى حیث وقع تحریركم عند الاشتباه أو
یحمل على النسخ كقوله تعالى ﴿ولرسوله ولذي القربى﴾ في
الآیه ثبوت سهم ذوي القربى في الغیمة ونحن نقول انسخ
ذلك بإجماع الصحابة رضي الله عنهم أو على الترجیح كقوله
تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ ظاهره یقتضي
أن الحامل المتوفی عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل قبل
مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لأن الآیه عامة في كل متوفی عنها
زوجها حاملاً أو غيرها وقوله تعالى ﴿وأولات الأحمال أجلهن
أن يضعن حملهن﴾ یقتضي انقضاء العدة بوضع الحمل قبل
مضي الأشهر لأنها عامة في المتوفی عنها زوجها وغيرها لكننا
رجحنا هذه الآیه بقول ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت
بعد نزول تلك الآیه فسختها وعلي رضي الله عنه جمع بین
الأجلین احتياطاً لاشتباه التاريخ.

الأصل إن كل خبر یحییء بخلاف قول أصحابنا فإنه یحمل

على النسخ أو على أنه معارض بمثله ثم صار إلى دليل آخر أو ترجيح فيه بما يحتاج به أصحابنا من وجوه الترجيح أو يحمل على التوفيق وإنما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فإن قامت دلالة النسخ بحمل عليه وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه

قال: من ذلك أن الشافعي يقول بجواز أداء سنة الفجر بعد أداء فرض الفجر قبل طلوع الشمس لما روى عن عيسى رآني رسول الله ﷺ أصلي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم أركعهما فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي ﷺ أنه قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس، وأما المعارضة فكحديث أنس رضي الله عنه أنه كان يقنت في الفجر حتى يفارق الدنيا فهو معارض برواية عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فإذا تعارضوا روايتاه تساقطت بقي لنا حديث ابن مسعود وغيره، رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهرين يدعو على أحياء من العرب ثم تركه، وأما التأويل فهو ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الإمام وغيره، ثم روى عن النبي ﷺ أنه قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسمة

تقطع الشركة فيوفق بينهما فنقول الجمع للمتفرد والإفراد للإمام
والمقتدي وعن أبي حنيفة أنه يقول الجمع للمتفرد والأفراد
للمفترض.

الأصل إن الحديث إذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول
أصحابنا فإن كان لا يصح في الأصل كفيماً مؤنه وجوابه وإن
كان صحيحاً في مورده فقد سبق ذكر أقسامه إلا أن أحسن
الوجوه وأبعدها عن الشبه أنه إذا ورد حديث الصحابي في غير
موضع الإجماع أن يحمل على التأويل أو المعارضة بينه وبين
صحابي مثله. قال: تجم الدين عمر النسفي معنى قوله لا
يصح في الأصل أن لا يكون رواية عدل فهذا قريب ثابت
فليس لأحد أن يتمسك به فلا يقتصر إلى التفصي عنه فأما إذا
أسنده عدل فقد ثبت واحتيج إلى التفصي فنعارض بقول
صحابي آخر فهو كاختلاف الصحابي في الجد والأخوة وفي هدم
الزوج الثاني الطلقة والطلقتين وفي مسألة تكبيرات أيام
التشريق.

الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله
ويفسخ بالنص قال: ويقع ذلك في التحري والقضاء في
الدعاوي.

الأصل إن النص يحتاج إلى التعليل بحكم غيره لا يحكم
نفسه قال: وذلك أن الحرمة في الأشياء السنة التي في قول

كتاب تأسيس النظر

تأليف

الإمام الأجل أبي زيد عبد الله بن عمر
ابن عيسى الدبوسي الحنفي
عليه سحاب الرحمة والرضوان

ويليه

(رسالة) الإمام الأجل القدوة أبي الحسن الكرخي
في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية
مع شواهدها وظواهرها للإمام الأجل
أبي حفص عمر النسفي
رحمهما الله تعالى

الناشر مكتبة النخاسي بالقاهرة

او قال ذلك في الاجازة والمبة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لعبد اذا دخلت فانت حر صريح وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك اليمين

﴿الاصل﴾ ان الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالنقض والابطال — قال — من مسائله ان العبد المحجور اذا آجر نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعاً للضرر عن المولى ولو قضينا بفسادها بعدمضي المدة وتام العمل كان اضراً للمولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضينا بفسادها لم يكن دفعاً للضرر بل يكون تحقيقاً للضرر فيعود النظر ضرراً

﴿الاصل﴾ ان كل آية تخالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح والاولى ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق — قال — من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا لان تأويل قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) اذا علمتم به والى حيث وقع تحريككم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى (ولرسوله ولذي القربى) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في الغنيسة ونحن نقول انتسخ ذلك باجماع الصحابة رضى الله عنهم او على الترجيح كقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً) ظاهره يقتضى ان الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقض عدتها بوضع الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملاً او غيرها وقوله تعالى (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) يقتضى انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الاشهر لانها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضى الله عنهما انها نزلت بعد نزول تلك الآية فنسختها وعلى رضى الله عنه جمع بين الاجلين احتياطاً لاشتباه التاريخ

﴿الاصل﴾ ان كل خبر يبيح بخلاف قول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمثله ثم صار الى دليل آخر او ترجيح فيه بما يحتاج به اصحابنا من وجوه الترجيح او يحمل على التوفيق وانما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحمل عليه وان قامت الدلالة على غيره صرنا اليه — قال — من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء سنة الفجر بعد اداء فرض الفجر قبل طلوع الشمس لما روى عن عيسى رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم اركعهما فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واما المعارضة فكحديث
انس رضى الله عنه انه كان يفت في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن
انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فاذا تعارضوا
روايته تساقطت فبقينا حديث ابن مسعود وغيره رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم قنت شهرين بدعو على احياء من العرب ثم تركه واما التأويل فهو ما روى عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الامام وغيره ثم روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسم
نقطع الشركة فيوفى بينهما فنقول الجمع للمنفرد والافراد للامام والمقتدى وعن ابي حنيفة
انه يقول الجمع للمنفرد والافراد للمفترض

﴿الاصل﴾ ان الحديث اذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول اصحابنا فان كان لا يصح
في الاصل كفيينا مؤنة جوابه وان كان صحيحاً في مورد فقد سبق ذكر اقسامه الا ان احسن
الوجوه وابعدها عن الشبه انه اذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع ان يحمل
على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله - قال - نجم الدين عمر النسفي معنى قوله
لا يصح في الاصل ان لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لاحد ان يتمسك
به فلا يفتقر الى التفصي عنه فاما اذا استند عدل فقد ثبت واحتج الى التفصي فتعارض
بقول صحابي اخر فهو كاختلاف الصحابي في الجد والاخوة وفي هدم الزوج الثاني الطلقة
والطلقتين وفي مسألة تكبيرات ايام التشريق

﴿الاصل﴾ انه اذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله و يفسخ بالنص - قال - ويقع ذلك
في التحري والقضاء في الدعاوي

﴿الاصل﴾ ان النص يحتاج الى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه - قال - وذلك ان الحرمة في
الاشياء السنة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم الخنطة بالخنطة الى اخره ثابتة بعين
النص لا بالمعنى وفي سائر المكيالات والمودونات بالمعنى وهو القدر مع الجنس وكذا نظائره
﴿الاصل﴾ انه يفرق بين علة الحكم وحكمته فان علة موجبة وحكمته غير موجبة - قال -
من مسائله ان السفر علة القصر وحكمته المشقة ثم السفر يثبت القصر وان لم يلحقه مشقة
وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العلة اوجب وجود الحكم وعلة وجوب
الاستبراء استحداث ملك الوطى بملك اليمين وحكمته صيانة النسب والتمحور عن اختلاط

اصول البزدوی

[کنز الوصول الى معرفة الاصول]

تأليف

الامام فخر الاسلام على بن فحم البزدوی الحنفی المتوفى سنة ٢٨٢ھ

”وهو كتاب عظيم الشأن جليل البرهان محتو على لطائف الاعتبارات
باوجز العبارات تأبى على الطلبة هرامه واستعصى على العلماء زمامه“
وكشف الظنون، حاجي خليفه،
وبها مشه

تخریج احادیث اصول البزدوی

للمحافظ قاسم ابن قطلوبغا الحنفی المتوفى سنة ٨٤٩ھ

ويليه

اصول الكرخی

مع ذكر امثلهما ونظائرهما وشواهدهما
من الامام نجم الدين في حفص عمر بن احمد النسفي

میر محمد کتب خانہ مرکز علم وادب باغ کراچی

بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضينا بفسادها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقا للضرر فيعود النظر ضروريا.

الاصل ان كل اية تتخالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح و الاول ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق.

قال من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جازعنا لان تأويل قوله تعالى قُولُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ اذ علمتم به الى حيث وقع تحريمكم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ فِي الْآيَةِ ثبوت سهم ذوالقربى في الغنمة ونحن نقول انتسخ ذلك باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوعلى الترجيح كقوله تعالى وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ اَزْوَاجًا ظَاهِرَةٌ يَقْتَضِي اِنْ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجًا ٢ غيرها وقوله تعالى وَاُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ يَقْتَضِي انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضى الاشهر لانها عامة في المتوفى عن أزواجه وغيرها الكنا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انها نزلت بعد نزول تلك الآية فسنختصها وعلى رضي الله تعالى عنه جمع الاجلين اخطا لا الاشتباه التاريخ.

الاصل ان كل خبر محيى بقول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمثل ثم صار الى دليل اخر او ترجيح فيه بما يحتج به اصحابنا من وجوه الترجيح او يحمل على التوفيق وانما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحمل عليه وان قامت الدلالة على غيره صرنا اليه.

قال من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء سنة الفجر بعد اداء فرض الفجر قبل طلوع الشمس لما روى عن عيسى رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم اركعها فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واما المعارضة فكحد يث

لا تنفى عنه تعارضها وضع الحمل قبل مضى اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفى عنها زوجها حاملا او

انس رضى الله تعالى عنه كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن
انس رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فاذا تعارضاً
روايته تساقطت فبقينا حديث ابن مسعود وغيره رضى الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهرين يدعو على احياء من العرب ثم تركه واما التأويل
فهو ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال
سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الامام وغيره
ثم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولاً رب
لك الحمد والقسمة تقطع الشراكة فيوفى بينهما فنقول الجمع للمنفرد والا فراد
للإمام والمقتدى وعن ابي حنيفة انه يقول الجمع للمنفرد والا فراد للمقتضى -

الأصل ان الحديث اذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول اصحابنا فلن كان لا يصح
في الأصل كفيئاً مؤنة جوابه وان كان صحيحاً في مورد فسد سبق ذكر اقسامه الا ان
احسن الوجوه وابعدها عن الشبهة انما اذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع
ان يحمل على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله -

قال نجم الدين عمر النسفي معنى قوله لا يصح في الأصل ان لا يكون رواية عدل فهذا
غريب ثابت فليس لاحد ان يتمسك به فلا يفتقر الى التقصص عنه فاما اذا اسنده
عدل فقد ثبت واحتيج الى التقصص فنعارض بقول صحابي اخر فهو كاختلاف
الصحابي في الجحد والاخوة وفي هدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين وفي مسئلة
تكبيرات ايام التشريق -

الأصل انه اذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله ويفسخ بالنص -

قال ويقع ذلك في التحريم والقضاء في الدعاوى -

الأصل ان النص يحتاج الى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه -

قال وذلك ان الحرمة في الاشياء الستة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم
الحنطة بالحنطة الى اخره ثابتة بعين النص لا بالمعنى وفي سائر المكيلات و